الثورة
الاربعاء 13 رمضان 1433هـ 1 أغسطس 2012م العدد (17424)

ذاكرة المكان

الواقع والأسطورة (13)

أحمد يحيى الديلمي

الشراكة واكتمال البنية التحتية

× تكمن أهمية الدور الذي اصطلعت به المرأة في زمن مبكر في انها مثلت خروجاً على المألوف وتمرداً على سلوك التحفظ والتقاليد الاجتماعية السائدة بأفقها الانغلاقي وما يفرضه من حواجز وطقوس خاصة في الأزمنة اللاحقة بالذات في العصر الإسلامي لأن ظروف التدين اقتضت إقامة حواجز لفصل الرجال عن النساء وشملت هذه الطقوس كل رجل لا يكون ذا محرم وان كان من أقارب الزوج أو الزوجة مع ذلك تحدت المرأة هذه التقاليد ولم تثنها عن القيام بدورها كشريكة للرجل في أعماله على أكمل وجه.

حتى سنوات خلت كنا نعرف أن هناك نساء في صنعاء تقوم بكافة الأعباء والمهام الإنتاجية ولم يبق على الرجل سوى مهمة البيع فأي مشهد نموذجي وافق حضاري للشراكة بين الرجل والمرأة أكثر من هذا لأنه حقق المعنى برمته وجعل المرأة تحس أنها شريك فعلي للرجل لا عالة عليه كما هو الحال في الكثير من الدول الإسلامية وكان لهذه الشراكة دور بارز في زيادة معدلات الإنتاج وتحقيق اكتفاء ذاتي من السلع الأساسية من خلال هذه الشراكة وجد المناخ الحيوي الذي تشكلت فيه معالم البنية التحتية للاقتصاد الوطني ووجدت المراكز المكملة لإدارة العملية الاقتصادية وتنظيم شئون التجارة ومن أبرز تلك المعالم:

مراكز المقاصة وتبادل العملات: اشتهرت صنعاء بأنها المركز الوحيد لتبادل العملات النقدية في منطقة الجزيرة والخليج في البداية كانت العملة عبارة عن نموذجين روماني وفارسي وكانت معظم دول العالم تستخدم العملة الرومانية والدول الأخرى الخاضعة لهيمنة الدولة الفارسية تستخدم عملتها وكانت العملات من الذهب والفضة أي أن قيمتها فيها إلا من الزيادة والنقص في الوزن كانت مراكز صنعاء هي التي تقوم بدور المقاصة واحتساب فوارق السعر إضافة إلى حفظ الأموال التي تأتي القوافل بها لشراء السلع كانت المراكز تحاسب أصحاب السلع بما يشبه فتح الاعتمادات وكانت تتقاضى عمولة على القيام بهذا الدور ، أهم مركزين هما:

– بيت العمبسة

– سمسرة محمد بن حسن

كان للمركزين دور هام في تنظيم تبادل العملات النقدية وحفظ الأموال وزادت أهمية هذا الدور في العصر الإسلامي عندما أخذ الخليفة هشام بن عبدالملك باستشارة الإمام جعفر الصادق وأمر بضرب الدينار والدرهم الإسلامي كعملة خاصة مميزة بخاتم الدولة الإسلامية فكان الفعل بمثابة التحرر من هيمنة رومانيا الاقتصادية وكانت صنعاء مركزاً معتمداً لضرب الدينار والدرهم الإسلامي لأن سمسرة محمد بن حسن لعبت دوراً مكملاً لما قام به بيت العنبسة في أزمنة لاحقة ولا يزال الدور ماثلاً في أذهان كبار السن من أبناء صنعاء.. سنتحدث عن بيت العمبسة.

موقع بيت العمبسة

يقع بيت العمبسة عند الممر الشرقي لسوق الملح وقد اختلف الرواة حول التقلبات التي مرت عليه والوظائف التي قام بها.

تقول إحدى الروايات أنه كان أحد بوابات قصر غمدان، هذه الرواية تؤكد المعلومة الأخرى التي تقول أن موقع قصر غمدان كان في الدحاً وهذا يعني أن سوق الملح لم يكن موجوداً في عصر ما قبل الإسلام لأن المساحة الفاصلة بين موقع بيت العمبسة الحالي وبين الدحاً الموقع المفترض للقصر يمثل مكونات السوق بوضعه الحالي وفي هذا دليل على أنه تم بناء السوق بعد تهدم القصر بعد دول الإسلام ما يؤكد المعلومة بعض الأحجار المنقوشة بالخط المسند الموزعة في المباني الكبيرة بما في ذلك الأحجار الموجودة في أسوار الجامع الكبير.

قصر أبرهة الحبشي

الرواية الثانية تقول أن أبرهة عندما أمر ببناء (الكنيسة) القليس أمر ببناء قصر مجاور كسكن له في موضع بيت العمبسة الحالي، ما يؤكد هذه المعلومة النفق الواسع الموجود الذي يقال أنه ممتد من بيت العمبسة إلى غرفة القليس الموقع الذي قام بناء القليس فيه وتقول الرواية أن أبرهة جعل النفق ممرا خاصا له يمكنه من الذهاب إلى الكنيسة دون أن يحتك باليمنيين خوفاً من ردود فعلهم الغاضبة لأن اعتراض اليمنيين لم يكن على بناء القليس كما كان للعبادة لكن لأن أبرهة أراد أن يجعله بديلاً للكعبة المشرفة.

مركز تبادل العملات

على ما يبدو أن وظيفة المكان تغيرت في العصر الإسلامي بعد أن تشكل السوق بمعالمه الحالية، فقد استغل اليمنيون ضخامة البناء ووجود النفق كمكان آمن للاحتفاظ بالأموال.

فتحول إلى فندق وسوق تجاري خاص بتبادل لعملات إذ تحدثت عنه بعض المصادر باعتبار أكبر خان للسكن ومركزاً للتجارة وتبادل العملات.

قصص وأساطير والفريق السويسري

لا أنسى الموقف الصعب الذي وجد الدكتور عبدالرحمن الحداد نفسه فيه عندما تجمع عدد من أبناء صنعاء حول المنزل يطالبون بطرد الفريق السويسري بحجة أن هذا الفريق جعل من فكرة إعادة ترميم المنزل مجرد حيلة ومدخل لتهريب كنوز وسبائك الذهب والفضة المدفونة في النفق المجاور لبيت العنبسة بحيث تشعبت الروايات وتعددت القصص عن أسر اغتنت فجأة لأنها ظفرت بجزء بسيط من هذه الكنوز، وآخرين حاولوا فأصيبوا بالجنون أو الشلل من فريق جيش الجان الذي يحرس المكان ولا يسمح بدخوله إلى لمن أذن الله له، نسجت أساطير وحكايات مختلفة عن المكان وأحواله.

لعبت الصدفة دورها وكنت موجوداً مع رئيس هيئة الحفاظ على صنعاء القديمة عندما حضر الفريق السويسري وقال رئيس الفريق أن سبب الاهتمام بترميم المنزل جاء تنفيذاً لتوصية من مجلس الكنائس العالمي لإثبات معلومة هامة مفادها أن أول كنيسة مسيحية في منطقة الجزيرة والخليج كانت في اليمن، المهم أن الأساطير أفزعت أعضاء الفريق وأجهضت فكرة ترميم المكان وكشف معالمه أي أن الارتجالية والعشوائية حرمت المدينة من مشروع هام.

الموارد الزكوية وصعوبة جبايتها!!

عبدالرحمن سيف إسماعيل

■ تشكل الموارد الزكوية رافد أساسيا وحيويا للتنمية المحلية أو التنمية الريفية التي اضطلعت بها التعاوينات أو المجالس المحلية في الماضي باعتبارها موردا محليا يتم جبايته على مستوى الوحدة الإدارية لصالح إنجاز مشاريع الوحدة الإدارية وإشباع حاجات المجتمعات المحلية من المشاريع الحيوية كالطرقات والمدارس والمشافي ومشاريع المياه والإنارة وغيرها من المشاريع التي كانت ولا تزال ضرورة اجتماعية وأخلاقية.

والمجالس المحلية في عموم الوحدات الإدارية تعبير موضوعي حي عن شراكة المجتمعات المحلية في دعم التنمية المحلية التي تعد أساساً للتطور والتقدم الاجتماعي باعتبارها توفر القاعدة الأساسية للتنمية ومشاريع البنية التحتية اللازمة للتطور والتقدم وهذا في تقديري لا يمكن حدوثه إلا بتحسين جباية الموارد الزكوية.

فهذا الموارد التنموي الهام لا يزال يجبى بطرق تقليدية لم تعد نافعة وبآليات عقيمة قد عفا عليها الزمن لأن هذه الأدوات تعود إلى العصر العثماني حتى التسميات والمفردات التي تعتمد عليها هذه الآلية تعود إلى تلك المرحلة.

منذ سنوات قليلة نسبياً شاركت في روشة عمل عقدت بوزارة الإدارة المحلية في هذا الإطار شارك فيها مدراء عموم المورد الزكوي في المحافظات وقد تمكن كل واحد منهم من استعراض تجربته الشخصية في التغلب على الصعوبات التي تواجه جباية هذا الموارد وهي كثيرة ومعقدة وغالبيتها تعود إلى طبيعة الآلية المختلفة المستخدمة في الجباية.

والورشة بحد ذاتها كشفت عن حقيقة هذه العملية فالمسميات التي يتم التعامل بها في هذا الإطار غير مفهومة ولم تعد موجودة في الواقع لأنها مصطلحات تركية وقد تغيرت في تركيا إبان ثورة مصطفى أتاتورك وعلى الرغم من ذلك إلا أنها لا تزال إداة التعامل في اليمن والطريقة التي يتم الجباية بها هي أيضاً طريقة قديمة وعقيمة تعود إلى الفترة ذاتها ولهذا أوصت الورشة بأهمية جباية الموارد الزكوية التي فشلت المكاتب في جبايتها في المحافظات من قبل أجهزة السلطة المحلية ومجالسها المحلية وهي ديون مستحقة لدى المجتمعات المحلية وتقدر بالمليارات، وذلك بأثر رجعي.

والحقيقة هذه الديون وهمية وغير حقيقية والدائن لها غير معروف وربما أنها ناتجة عن عدم موضوعية آلية الجباية وهي كما أسلفنا آلية تقليدية وعقيمة ومختلفة وغير موضوعية وربما أنها نشأت نتيجة للمتغيرات التي حدثت في الواقع وأبرزها في تقديري أن هناك في الواقع حدث بالتأكيد تطور جوهري وحدث إنكماش في الرقعة الزراعية وهجرة داخلية واسعة فالغالبية من السكان المحليين أصبحوا في ظل هذه المتغيرات من سكان المدن وزكاتهم تدفع في موطنهم الجديد.

وهناك أيضا موظفون يتم خصم زكاتهم مباشرة من رواتبهم ويستفاد منها في إطار الموطن الجديد حيث يستفيدون من الخدمات فيها وهناك أشخاص وربما أسر توفت وهناك رب أسرة لم يعد موجودا وأسرته قد تشظت إلى أسر أخرى وهم مسجلون بكشوفات باسم رب الأسرة التي لم تعد موجودة أيضا.. وهنا صعوبات منعت الكثير من مالكي الأرض والماشية من دفع زكاتهم، نظرا لأن مكلية رب الأسرة قد أصبحت موزعة بين الآباء والأبناء وربما الأحفاد وهذه المتغيرات لم يتم متابعتها في الواقع فظل موظف الواجبات يطالب بها سنويا باعتبارها موجودة في سجلات الواجبات دون أن يدرك بأنها لم تعد موجودة في الواقع، ولهذا تحولت هذه الديون الوهمية إلى منازعات بين السلطة المحلية والمجتمعات المحلية، فالسلطة المحلية غير قادرة على جبايتها ولا المجتمع المحلي قادر على دفعها لأنها كما أسلفنا ليست موضوعية.

وهناك أيضا في القرى أسر تسكن في إطار جغرافي أبعد وهم الذين يطلق عليهم «النقائل» كانت تحصل زكاتهم عن طريق كبير الأسرة في مسقط رأسهم الأسبق و ظلت تتوارث الطريقة ذاتها وهؤلاء غير موجودين حاليا والمكلف بدفع هذه الموارد غير موجود أيضا ورب الأسرة المعتمد والمعروف لدى الجهات المعنية لم يعد موجودا أيضا بل أصبح في خبر كان.

هذه صعوبات موضوعية تحتاج إلى معالجات فعلية وآليات ،إذا لابد من دراسة هذه العملية والبحث عن أدوات ووسائل جديدة تتناسب وطبيعة العصر بحيث تكون موضوعية وحقيقية تساعد على أحداث تنمية حقيقية.

والجهات المعنية بوزارة الإدارة المحلية وكذا مدراء مكاتب تحصيل الموارد الزكوية ومعهم المجالس المحلية قادرون على دراسة هذه العملية دراسة علمية موضوعية وإعادة النظر في ضوء ذلك بالأدوات والآليات المتبعة في ذلك.

ومن المهم جداً أن تكون المجتمعات المحلية شريكة فاعلة في ذلك باعتبارهم معنيين بدرجة أساسية باستنهاض واقعهم التنموي ولأنهم أكثر إدراكاً بمتطلبات حياتهم وكذا بطبيعة الآلية المناسبة والمثالية في ذلك.

ويندرج في إطار هذه الموارد ما يقدمه التجار من دعم مادي لرفد التنمية المحلية وإنجاز البنية التحتية، وهذه العملية لا بد وأن تجبى وفق خطة مرنة ودراسة علمية تمكن التاجر من الشعور بالرضا والاطمئنان لما يقدمه في هذا الإطار، وبقدر جباية الموارد يكون نجاح التنمية وإنجاز المشاريع الحيوية المرتبطة بالمجتمعات المحلية.

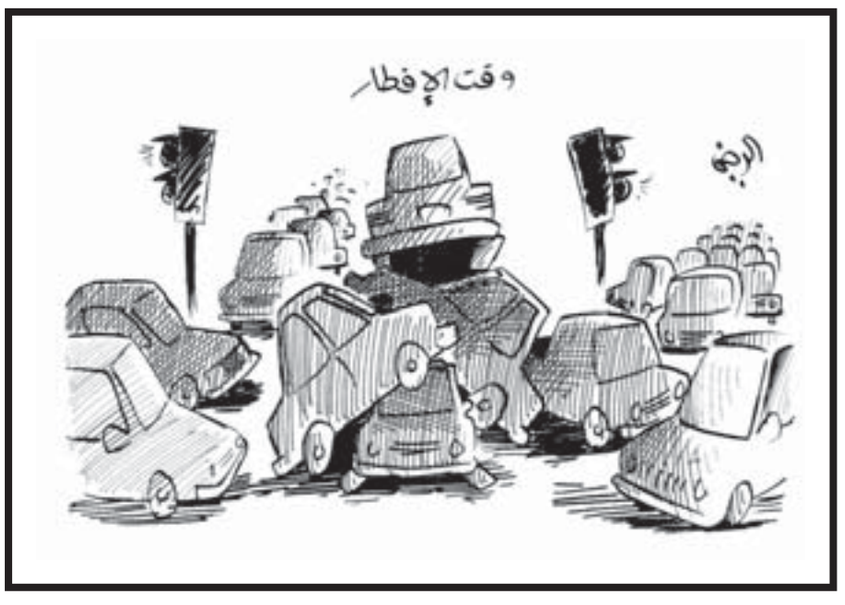

أطفال الشوارع ظاهرة تنذر بالخطر

د/ محمد علي بركات
Drbarakato@gmail.com

■ حقوق الطفل عديدة وفقاً لمواثيق حقوق الإنسان والاتفاقيات والمعاهدات الدولية .. وتصنف تلك الحقوق إلى نوعين أحدهما حقوق البقاء والنمو والآخر حقوق الحماية .. ويشمل النوع الأول الحاجات الأساسية للطفل كالطعام والماء والمأوى والرعاية الصحية .. والحق في مستوى معيشي ملائم إضافة إلى حق الطفل في التعليم وتنمية شخصيته ومواهبه وقدراته، وتنمية احترام القيم الثقافية الخاصة به ، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية .. وكذلك الحق في اللعب والراحة والمشاركة في الأنشطة الثقافية والفنية .. يضاف إلى ذلك أن للطفل المعاق الحق في الحصول على رعاية خاصة بما يضمن له حياة كاملة وتلك أهم مزية ..

أما النوع الثاني وهو حقوق الحماية فيؤكد على حماية الطفل من التعرض للإيذاء والاستغلال والانتهاكات .. وجميع أشكال المعاملة السيئة ، وحماية الأساسيات المكونة لهويته وأيضاً حمايته من الاشتراك في الحروب والنزاعات .. كما يؤكد على حقه في التأهيل بحيث تكفله الدولة لإعادة اندماجه في المجتمع في حالة وقوعه ضحية لأي شكل من أشكال الإهمال .. أو الإساءة أو الاستغلال .. وحمايته من أداء أي عمل يشكل خطورة على صحته أو يعوق تعليمه ونموه ، وله كذلك الحق في الحماية من فرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة ، ومن التعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية .. كما أن حق الأحداث التمتع بالعدالة والحصول على المساعدة القانونية .. وينبغي أن يؤخذ عمر الطفل في الاعتبار في سياق القوانين والإجراءات والمؤسسات المعنية ..

وبالرغم من أن اليمن من الدول التي صادقت على المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل إلا أنها تعاني من مشكلة إنسانية كبيرة .. تلك هي ظاهرة أطفال الشوارع المتفشية في عدد من محافظات الجمهورية ولها تأثيرات سلبية خطيرة .. ووفقاً لما أشارت إليه الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب ٢٠١٥ – ٢٠٠٦(م) فهناك أكثر من خمسة وثلاثين ألف طفل وطفلة مشردين وأعدادهم تتزايد بصورة مستمرة .. وذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها الفقر والبطالة والتفكك الأسري وتحديات التنمية الريفية .. وكذلك الأمية الأبجدية .. ومسألة التسرب من التعليم الأساسي لاسيما في صفوف المرأة ، وكما هو معروف أن الأمية تمثل أهم وأخطر المشكلات الاجتماعية .. ولا نغفل أن الخدمات الأساسية وتطور البنى التحتية يتركز في المدن الرئيسية ..

كل ذلك يحتم على جميع المعنيين وكافة الجهات ذات العلاقة القيام بدور أكثر فعالية .. فالجهود المتناثرة هنا وهناك ليست كافية .. ولا تحقق الأهداف المطلوبة ، وخاصة في ظل غياب دور المجتمع وعدم مشاركة جميع فئاته في معالجة هذه المشكلة التي تسبب أضراراً فادحة لقطاع الأطفال في أنحاء الجمهورية ..

ولا شك أن حل هذه المشكلة ووضع المعالجات المناسبة للحد من تفاقمها واجب وطني يتطلب تنسيق وتكامل الجهود الرسمية والشعبية .. فالدولة ومؤسساتها المعنية التي تدرك مدى خطورة هذه الظاهرة ، لابد أن تعمل بجدية على إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب والجمعيات الخيرية .. إضافة إلى الباحثين الاجتماعيين ووسائل الإعلام وخطباء المساجد وأعضاء المجالس المحلية .. ووضع الجميع أمام هذه المسؤولية الإنسانية .. لوضع المعالجات والحلول المقترحة للتصدي لظاهرة أطفال الشوارع لما تشكله من خطورة ..

آمالنا كبيرة في تحقيق نتائج إيجابية على طريق القضاء على هذه الظاهرة .. فهي بكل تأكيد تضر بأبنائنا جيل اليوم رجال الغد .. وذلك بالطبع يمكن أن يتحقق من خلال إخلاص النيات وتوحيد الجهود بحيث توزع المسؤوليات على المعنيين وعلى الجهات المعنية بشكل محدد ..

ويجب أن يعلم الجميع بأن الأطفال أولاً وأخيراً أمانة في الأعناق ، وهم جيل الحاضر وأمل المستقبل .. فهلا تحركت في القلوب عواطف الأبوة والأمومة نحو الأبناء أحباب الله رمز البراءة ونقاء السريرة والحب الأجمل والأمثل ..؟ نتمنى ذلك وكلنا رجاء وأمل بأن يحوز هذا الأمر الجلل اهتمام الجهات المعنية .. وتلك هي القضية .

فيسبوكيات

JOIN US ON facebook CLICK HERE

ليش الفيسبوك متعب هكذا؟

محمود ياسين

حسنا،اعدل السؤال:

لماذا يرهقنا التواصل بالآخرين إلى هذه الدرجة؟

كل الناس مرايا يعكسون فجوات في وجودنا،والوحدة مربكة بالنسبة لبشر ضعيفين مثلنا،فنحاول التواجد في دفئ القطيع ونخفق كل مرة وفي اليوم التالي يعاودنا ادمان الآخرين وهذا الانهاك.

هناك معضلات إنسانية لا علاقة لها بالشكوى من الفيسبوك وان ارهاقنا هو بسبب من عنف التواصل عبر الفيسبوك،لا أظن الأمر بهذه البساطة بقدر ما هي كارثة الوجود الإنساني برمته .

في مسرحية لبريخت لا اذكر اسم الشخصية التي حدد بريخت شرط تواجدها على أن هذا النسان لا يكون موجودا إلا بوصفه كائنا معزولا ومستلبا إزاء الناس والأشياء.

في عمل فني آخر ثمة رجل وحيد يهمس لنفسه»الآن فقط أدركت الوحدة، باعتبارها الشرط القاطع والمرير للوجود»

مساواة

عبدالسلام الكبسي

أخطأ الفقهاءُ ،بما يعنيه ذلك، من مذاهب شافعية وحنبلية، مالكية وزيدية، حنيفية واثني عشرية، فيما ذهبوا إليه، لمئات السنين، بأن فرضوا للمرأة في القتل الخطأ نصف دية الرجل، وبأن يقاصص بها إذا قتلت، ويدفع أهلها نصف ديةٍ لأهل المقتول، في القتل العمد، وقد قال الله تعالى : النفس بالنفس « صدق الله العظيم

في هذا السياق أحيي كل من ينادي، أو قد نادي بمساواة دية المرأة بالرجل .